

الفصل الثامن

الطبقة والسياسة فى أوروبا الغربية (١)

روج الكثيرون من علماء الاجتماع فى الخمسينات للرأى القائل بأن البناء الطبقي فى اقطار أوروبا الغربية قد تعرض لتغيرات جذرية ، وأن هذه التغيرات قد أدت الى ظهور مجتمع أصبحت فيه الفروق الطبقيّة أقل تمييزاً ، والحواجز بين الطبقات أقل صلابة ، والمعارضة والصراع بين الطبقات أقل حدة ، والوعى بعضوية الطبقة أقل شدة وأقل أهمية . وهناك صورة متطرفة من هذه النظرية تذهب الى القول بأن الطبقات - كجماعات اجتماعية ذات أهمية - قد اختفت تقريبا ، ان لم تكن قد اختفت كلية فى الاقطار الصناعية المتقدمة . أما عن العوامل الرئيسية التى ساهمت فى خلق هذا الموقف الجديد ، فقد قيل أنها تنحصر فى ارتفاع مستويات المعيشة بشكل مستمر وسريع ، وتقدم التكنولوجيا وما صاحب ذلك من تغيرات فى تنظيم الانتاج ، واعادة توزيع الثروة والدخل والذى نتج فى جانب منه عن التوسع فى الخدمات الاجتماعية التى يتم تمويلها من خلال فرض الضرائب التصاعدية ؛ وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعى بسبب التوسع فى فرص التعليم ، وأخيرا -وعلى المستوى الايديولوجى- اختفاء المشكلات الاجتماعية التى كانت تثار من قبل أمام تزايد الاهتمام بالنمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية والتصنيع فى البلدان النامية ، والانفجار السكانى ، وخطر الحرب الذرية .

ولقد اختلفت أساليب وصف وتفسير هذه التغيرات فى كتابات بعض

(١) اعيد نشره من المصدر التالى :

M. Scotford Archer and Salvador Giner (eds) **Contemporary Europe : Class, Status and Power** (London, 1971).

من أكثر المتخصصين فى العلوم الاجتماعية شهرة فى الخمسينات والستينات ، ولكنها تكمل بعضها البعض رغم هذا الاختلاف ، فقد ذهب جالبراث Galbraith فى كتابه « مجتمع الوفرة » - وهو كتاب يمثل الى حد كبير الفكر الاجتماعى لهذا العصر - الى القول بأن « عدم المساواة لم تعد ذات أهمية كمسألة اقتصادية » ، وأن الناس ينظرون الى الزيادة المستمرة فى الناتج الاجمالى على أنها بديل لاعادة توزيع الثروة . ووفقا لهذه الفكرة أعاد جالبراث صياغة « المشكلة الاجتماعية » بأنها لم تعد مشكلة لامساواة بين الطبقات وانما مشكلة تحقيق التوازن بين الثراء الفردى والمصلحة العامة .

ولا تعتبر أفكارا من هذا النوع مجرد انعكاس للخبرة الامريكية فى فترة ما بعد الحرب . فقد لاحظ بوستان Postan فى كتابه « التاريخ الاقتصادى لأوربا الغربية » ١٩٤٥ - ١٩٦٤ « أن نمو الاقتصاد الاوربى بعد عام ١٩٤٥ كان أكثر صعودا وأقل تراخيا من أى فترة أخرى فى التاريخ الحديث . فقد زادت الانتاجية - كما حسبها بوستان - فى اقطار أوربا الغربية فى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٨ بمعدل ١٧٪ فى العام ، بينما زادت فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٣ بمعدل يزيد عن ضعف هذا المعدل ، حيث وصل الى ٣٥٪ فى العام . أما عن أجمالى الناتج القومى G. N. P. لأوربا الغربية فقد تضاعف (مع ثبات الاسعار) فى عام ١٩٦٣ مرتين ونصفا عما كان عليه عام ١٩٣٨ . وفضلا عن ذلك فان رخاء ما بعد الحرب كان أقل تعرضا للأزمات الحادة مما كان عليه الحال فى أى فترة أخرى سابقة ، أما أسباب هذه الطفرة الهائلة فى النمو فانها غير واضحة تماما ، غير أن بوستان قد أكد على عاملين هامين هما : ارتفاع معدل الاستثمار (وهو فى معظمه استثمار حكومى أو تشرف عليه الحكومة) ، والتقدم الواسع والسريع للتكنولوجيا . وأوضح بوستان أيضا كيف ظهرت « ايدولوجية للنمو » لم تكن مجرد رد فعل للنمو الذى تحقق بالفعل وانما كانت أيضا استمرارا للاهتمامات السابقة بفكرة التشغيل الكامل ، وهى اهتمامات ترجع الى مناقشات دارت فى الثلاثينات . لقد تحولت فكرة التشغيل الكامل - على ما ذهب بوستان - « تحولت بالفعل الى سياسة

عملية وفلسفة اقتصادية لها تطبيقات على نطاق واسع ٠٠٠ أى أنها تحولت الى سياسة للنمو الاقتصادى » .

والحقيقة أن عملية النمو هذه ، وما صاحبها من تغيرات فى تنظيم الانتاج وسياسة الحكومة ، هى نفس العملية التى اهتم بها جالبراثدون أن يتناول بالتفصيل تأثيراتها على التدرج الاجتماعى (٢) ولقد تناول اثنان من علماء الاجتماع المرموقين هما سيمور مارتن لبيست وريمون آرون التغيرات التى طرأت على البناء الطبقي فى اطار النمو الاقتصادى والعمل السياسى ، أما وجهة نظر آرون - والتى عرضها باستفاضة فى كتابه « صراع الطبقات » الصادر عام ١٩٦٤ وكتابته الآخر بعنوان « التقدم وزوال الوهم » - فىمكن تلخيصها على النحو التالى : أصبح نظام التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية - وكنتيجة للتطور الاقتصادى - أصبح أكثر تعقيدا عن ذى قبل . فلم يظهر أى شكل من الاستقطاب بين الطبقتين المتنازعتين (يقصد طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا) ، ولم تزد نسبة عمال الصناعة أو أصحاب الحرف اليدوية من السكان ، بل بدأت هذه النسبة فى التناقص فى معظم المجتمعات المتقدمة ؛ وتم تقليل ساعات العمل مع زيادة الدخول الفعلية ؛ وتزايد معدل الحراك الاجتماعى أو أنه فى طريقه الى التزايد . وتعنى هذه التغيرات - حسبما ذهب آرون - أن الظروف الاساسية لتشكل البناء الطبقي والمحافظة عليه - بمعنى التماسك الداخلى لكل طبقة واستمراريتها من جيل الى آخر ، ووعى الفرد بانتمائه لطبقة معينة ، والوعى الذاتى بالطبقة نفسها - كل هذه الظروف قد ضعفت بشدة ، ان لم تكن قد اختفت تماما . وبصفة عامة ، فان آرون - مثله مثل جالبراث - قد أعاد صياغة « المسألة الاجتماعية » فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك من خلال استبداله لفكرة التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية بفكرة التناقض بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية ، والاهتمام بفكرة تطبيق العلم فى الانتاج

(٢) ناقش جالبراث فى كتاباته الأخيرة - خاصة كتاب « الدولة الصناعية الجديدة » بعض جوانب التدرج التى سأتبر إليها فيما بعد .

بصرف النظر عن طابع النظام الاقتصادي الذي يظهر فيه كأحد الحقائق الحيوية والحاسمة في المجتمعات الحديثة .

ولقد تناول ليبست تغيير البناء الطبقي بنفس الطريقة تقريبا ، ولكن من خلال الاهتمام بصفة خاصه بفكرة نهاية الايديولوجيا (*) والتعبير عن الاعتقاد بأن معالم البناء الطبقي القديم قد اختلفت تماما من المجتمع الرأسمالي . فقد توصل ليبست في كتابه « الانسان السياسى » الى نتيجة مفادها أن الارتباط بين الرخاء (الوفرة) والديموقراطية قد أدى - فى الولايات المتحدة أساسا - الى ارساء دعائم المجتمع الخير good society واننا لا يجب أن نتوقع حدوث أية تغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية ، أو نرغب فى أحداث هذه التغيرات ، فى هذا النمط من المجتمعات .

وذهب ليبست فى مقال آخر عن بلدان أوروبا الغربية(٣) الى أنه « ٠٠٠ فى مقابل الحديث عن التميز الاوروبى وتبنى العلاقات السياسية التى لاتؤدى الى نموذج مستقبل الولايات المتحدة ، أصبح التنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة يقدم صورة للمستقبل الأوروبى»- وتتمثل هذه الصورة فى مجتمع لا طبقي يختفى منه أى شكل للصراعات الايديولوجية أو السياسية حول البناء الاساسى للمجتمع .

لقد توصل كل من ليبست وآرون - اذن - الى نتيجة واحدة تتمثل

(٣) ظهرت فكرة نهاية الايديولوجيا فى منتصف الخمسينات وقد روج لها عالما الاجتماع الأمريكى اوارد شيلز Shils ودانيال بل Bell . ولقد كانت هذه الفكرة تعكس تياراً من الدعة والتقاؤل سيطر على المفكرين الاجتماعيين فى امريكا حيث ساد الاعتقاد بأن المجتمع الديموقراطى الغربى قد تغلب على مظاهر الصراع الأيديولوجى ، بحيث تضاءلت الفروق بين اليمين واليسار الى درجة لم يعد فيها مكان للايديولوجيا فى هذا المجتمع ؛ فقد انتهت الايديولوجيا اذن . ومعنى ذلك أن فكرة نهاية الايديولوجيا قد حاولت أن تصور المجتمع الرأسمالى وكأنه حقق قدرا كبيرا من الاتفاق العام ، واذا ما ظهرت بعض مظاهر الخلاف فانها تدور حول بعض المشكلات البسيطة المتعلقة بمجتمع الوفرة الديموقراطى . ولقد اثبتت تيارات النقد فى علم الاجتماع فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات أن هذه الفكرة ما هى الا محض خيال .

S. M. Lipset, " The Changing Class Structure and (٣) Contemporary European Politics ", in : S. R. Graubard, A New Europe ? (Boston, Mass, 1964).

فالقول بأن الصراع الطبقي والسياسة التي تقوم على أساس ايديولوجي قد اختفيا الى حد كبير من البلدان الصناعية المتقدمة ، وسوف يستمر في الاختفاء لامراء في ذلك . فقد أكد ليبست على وجود اتجاه مطرد نحو مزيد من المساواة في الداخل ونحو تحول الصراع الطبقي الى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصلحة ؛ بينما لاحظ آرن - مع قليل من التحفظ - أن « الخبرة بمعظم الاقطار المتقدمة توحى بأن المنافسة شبه السلمية بين الجماعات الاجتماعية تحل بالتدريج محل ما يسمى بالصراع المتطرف الذي يفترض فيه أن تقضى طبقة معينة على طبقة أخرى » (٤) . ومع ذلك فان الغليان وعدم الاستقرار والصراع الحاد الذي عرفته الحياة السياسية منذ منتصف الستينات قد القى كثيرا من الشك على بعض هذه التغيرات الأمر الذي أدى الى اعادة تقييم الأفكار الخاصة بالبناء الطبقي التي انتشرت منذ عقد مضى . فقد كتب آرون - مثلا - ملاحظاته قبيل احداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا . فبالرغم من أن هذا التمرد قد بدأ به الطلبة فانه بدا للبعض على أنه يتخذ طابع المواجهة الشعبية بين الطبقات ، على نحو لم يحدث من ثلاثينات هذا القرن . ونفس هذه الأحداث التي ظهرت في سياق احياء الحركات الراديكالية بعامه - هي التي دفعت ليبست الى الاعتراف بضرورة مراجعة افكاره السابقة ، حيث كتب في تصدير لمجموعة من المقالات حول علم الاجتماع السياسي المقارن (٥) يقول :

« يمثل عام ١٩٦٨ نقطة تحول في تاريخ السياسة الديموقراطية للجماهير : لقد انتهت الى غير رجعة السنوات الهادئة التي اتسمت بالتكيف والتكامل والاستئناس السياسي ، حيث تسببت موجات جديدة من التعبئة والتعبئة المضادة في اخراج عدد من الديموقراطيات الغربية من حالة التوازن ، وبدأ الجيل الجديد في تحدى منطق وافتراضات الجيل القديم .

Progress and Disillusion (New York, 1968) P. 15.

(٤)

S. M. Lipst and S. Pakkan, "Preface" to Party Systems,

(٥)

Party Organization and Politics of New Masses (Papers of The 3rd International Conference on Comparative Political Sociology (Berlin, 1968).

كما يمثل عام ١٩٦٨ أيضا نقطة تحول فى علم الاجتماع السياسى كفرع عالمى من فروع المعرفة : فالهبة الثورية - القائمة على العنف - للقوى الجديدة لم تؤد فقط الى تحدى النظريات والنماذج التى ظهرت فى الخمسينات والستينات ، وانما فرضت أيضا نوعا من اعادة التقييم لأساليب جمع البيانات واستراتيجيات التحليل .

والسؤال الذى يثور الآن هو الى أى حد دفعتنا الأحداث السياسية فى نهاية الستينات الى مراجعة ذلك النوع من تحليل البناء الطبقي والذى ظهر عموما فى العقد الماضى ؟ لنتبين بادىء ندى بدء الآثار التى ترتبت على النمو الاقتصادى فى مقابل تلك التى ترتبت على الدخل . ليس هناك خلاف حول واقع الوفرة المتزايدة فى اقطار أوروبا الغربية ، أو حول بعض الآثار المترتبة عليها . فقد حققت نسبة من السكان أكبر من أى وقت مضى مستوى من المعيشة يساوى - من الناحية المادية - المستوى الذى كان يميز الطبقة الوسطى منذ جيل مضى أو نحو ذلك . فضلا عن ذلك ، فإن استمرار النمو الاقتصادى بمعدلاته الحالية سوف يمكن اعدادا متزايدة من السكان من أن تحقق هذا المستوى . ويمكننا وفقا لذلك أن نتحدث عن ظهور مجتمعات الطبقة الوسطى . كما يمكن القول أيضا بأن سنوات قليلة من النمو - بنفس معدلات فترة ما بعد الحرب - سوف تؤثر على مستويات المعيشة الخاصة بالطبقة العاملة بدرجة تفوق أية اعادة لتوزيع الثروة والدخل .

غير أنه يمكن النظر الى هذه الحقائق من زاوية أخرى . فمما لاشك فيه أن مستويات معيشة الطبقة العاملة قد تحسنت الى حد كبير كنتيجة للنمو الاقتصادى ، ذلك لأنه لم تكن هناك أية اعادة لتوزيع الثروة والدخل وان وجدت فقد كانت تتم بشكل طفيف . ففى بريطانيا ، تؤكد دراسات عديدة أن بعض مظاهر اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة العاملة خلال الفترة التى امتدت من بداية هذا القرن ، لم تتغير تغيرا جذريا فى الفترة التى امتدت منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات ، وأن مظاهر عدم المساواة

قد بدأت تتزايد مرة أخرى - على ما يبدو - بعد عام ١٩٥٩ (٦) وبـنفس الطريقة ، فإنه وبالرغم من أن تركـز الثروة فى أيدى الشريحة العليا التى تشكل ١٪ من السكان قد انخفض بين عامى ١٩١١ - ١٩٦٠ ، بالرغم من ذلك ، لم تظهر اعادة توزيع جوهريـة (جذرية) للدخل ، طالما أن هناك ٧٥٪ من مجموع الثروة الخاصة تتجمع فى أيدى الشريحة العليا التى تمثل ٥٪ من السكان (فى مقابل ٨٧٪ فى الفترة من ١٩١١ - ١٩١٣) ، ويستحوذ هؤلاء الملاك على ٩٢٪ من مجموع الدخل الناتج عن الملكية الخاصة (٧) . ويبدو - وكما تؤكد المادة المتاحة - أن البلدان الأوربية الأخرى لم تشهد أى شكل من أشكال اعادة توزيع الدخل .

وبناء على ذلك ، فإنه بالرغم من التزايد الملحوظ للمستوى العام للدخل ، فإن الاوضاع النسبية لمختلف الطبقات لم تتغير منذ قبل الحرب ، الا بشكل طفيف ، هذا اذا كانت قد تغيرت اصلا ؛ فقد ظلت الأسس الاقتصادية للتباين الطبقي - الاستحواذ على الملكية من عدمه - كما كانت عليه من قبل ، والسؤال الذى يجب أن نأخذه بعين الاعتبار هنا يتصل بما اذا كانت هذه الفروق الطبقيـة لها - فى الوقت الحاضر وفى ظروف الرخاء العام - نفس الأهمية الاجتماعية والسياسية التى كانت لها فى التاريخ المبكر للمجتمعات الأوربية . شىء واحد هو المؤكد فى هذا الصدد لم يعد بإمكاننا أن نقابل بين الطبقة العاملة والطبقة العليا (البرجوازية) فى ضوء وجود الفقر فى مقابل الثروة . حقيقة أن هناك كما هائلا من الفقر فى مجتمعات الوفرة ، ولكنه فقر لا يرتبط بطبقة برمتها ، أو بغالبية السكان . أنه فقر يرتبط بجماعات اجتماعية معينة - كبار السن ، الجماعات العرقية ، العمال المهاجرين ، أو العمال الذين يعملون فى صناعات فى طريقها الى الاختفاء - ويتطلب القضاء على هذا الفقر

(٦) انظر ملخصاً بالبيانات فى المصدر الثانى :

S. Pollard and D. W. Crosseley, *The Wealth of Britain* (London, 1968) Chapter 9.

(٧) انظر المرجع السابق ، وانظر كذلك .

J. E. Meade, *Efficiency, Equality and The Ownership of Property* (London, 1964).

سياسات اجتماعية معينة ، دون تحول النظام الطبقي برمته ؛ مع الإشارة إلى حقيقة أن الطبقة العاملة أو أحزاب اليسار - دون أحزاب اليمين - هي التي أسهمت - ويجب أن تسهم - فى الارتقاء بهذه السياسات .

ويمكن القول بصفة عامة أن تزايد الرخاء يغير من طابع العلاقات بين الطبقات حتى وان لم تتغير المواقع النسبية لهذه الطبقات فى تدرج الدخل والثروة . فقد اقترح آرون - مثلاً - « أن الزيادة العامة فى الثروة قد ضيقت الفجوة بين أشكال الحياة المختلفة ، حتى وان لم تكن عدم المساواة النسبية قد تغيرت بالدرجة المطلوبة . فما هى الفروق الحقيقية التى تخلقها الثروات الضخمة اذا كانت الحاجات الأساسية ٠٠٠ تشبع بنفس القدرة تقريباً » (٨) . ولقد أخذ هذا الرأى صورة أكثر تحديداً فى فكرة تبرجز *embourgeoisement* الطبقة العاملة ، بمعنى استيعاب الطبقة العاملة الميسورة الحال داخل الطبقة الوسطى من حيث موقفها الاقتصادى، وأسلوب حياتها ، وقيمها الثقافية ، ونظراتها السياسية . ويرجع السبب فى ذبوع هذا التصور عن « الطبقة العاملة الجديدة » الى القياس الخاطىء على الموقف الاجتماعى فى الولايات المتحدة (والتي عرفت نظاماً طبقياً فريداً من الناحية التاريخية) من ناحية ، والى حالة السلام الاجتماعى التى شهدتها أقطار أوربا الغربية فى فترة الخمسينات من ناحية أخرى ؛ غير أن الدراسات الحديثة - فضلاً عن عودة الروح الراديكالية الى الحياة السياسية - قد ألقت ظلالاً من الشك على وجود اتجاه عام نحو التبرجز بمعناه السياسى والثقافى . فقد أوضحت أدق البحوث التى أجريت حتى الآن على العمال الميسورى الحال - وهو البحث الذى أجراه لوكوند Lookwood وجولدثروب Goldthrope وزملاؤهما أنه لم يحدث أى تغير فى الولاء السياسى للعمال ، ويخلص البحث الى أن « ٠٠٠ فهم سياسة الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر يتطلب - أولاً وقبل كل شىء - دراسة مظاهر العلاقات الاجتماعية التى يقيمها العامل مع الجماعات الأخرى ،

وليس فى مستوى دخله وممتلكاته على ما يذهب البعض « (٩) . وفى حالة فرنسا وإيطاليا فإن ولاء الطبقة العاملة للحزب الشيوعى لم يتأثر كثيراً، وينسحب ذلك على ارتباط العمال بالحزب الديموقراطى الاشتراكى فى ألمانيا الغربية ، وبالاحزاب الاشتراكية عموماً فى بعض أقطار أوروبا الأخرى . أما فى الدول الاسكندنافية - وكما أشار أيرت الأردت Erik Allardt - فإن عضوية الطبقة أصبحت تحظى بأهمية متزايدة فى عملية التصويت الانتخابى ، فمع اختفاء الحواجز الطبقيّة التقليديّة ، أصبح الناخبون الذين ينتمون الى الطبقة العاملة أكثر ميلاً عن ذى قبل للتصويت لصالح أحزاب العمال .

ورغم ذلك فقد يكون التغيير الذى طرأ على النظرة السياسية للعمال وعلى أهدافهم وهو تغيير ينعكس فى الأهداف المتغيرة لأحزاب الطبقة العاملة التقليديّة نفسها ، والتى لم تعد تسعى الى أحداث تغيير جذرى فى المجتمع الرأسمالى وإنما الى أحداث بعض الإصلاحات داخله - هذا التغيير قد يكون ناتجاً عن تزايد معدلات الرخاء . ولكن مثل هذه الفكرة كانت مقبولة فى الخمسينات عنها فى أواخر الستينات ، حيث ظهر أحياء المراديكالية فى سياسة الطبقة العاملة ، له قدر من التميز بالرغم من عدم شموله ، وفى اعتقادى أن تطور النسق الطبقيّ فى المستقبل ، وبالتالى بعض الجوانب الهامة للحياة السياسية ، سوف يتأثر بالتغيرات التى طرأ على موقف الطبقة العاملة فى عملية الإنتاج، أكثر من تأثره بتزايد الرخاء ومن بين أهم التغيرات التى حدثت فى الإنساق الاقتصادية للمجتمعات الصناعية حركة العمل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الاستخراجية الى قطاع الصناعات التحويلية ، ثم بعد ذلك من قطاع الصناعة التحويلية الى قطاع الخدمات (١٠) ، وتحول العمل داخل الصناعة التحويلية نفسها من المهن اليدوية الى المهن الكتابية والمهن الحرفية . وقد شهدت هذه

J. H. Goldthrope, D. Lockwood and others, **The Affluent worker** : Political Attitudes and Behaviour (Cambridge, 1968). P. 82.

(١٠) فى عبارات كولن كلارك تم التحول من قطاع الصناعات الأونية الى قطاع الصناعات الثانوية ، ثم بعد ذلك الى ما اسماء بالقطاع الثالث .

العملية أقصى درجات حدتها فى الولايات المتحدة الامريكية حيث يشكل العمال الذين يعملون فى وظائف كتابية والعمال الحرفيون نسبة من قوة العمل تفوق نسبة العمال اليدويين ، غير أن ذات العملية تتقدم بسرعة فى أقطار أوروبا الغربية أيضا . فقد لاحظ بوستان أن العمالة فى الصناعة التحويلية بالمملكة المتحدة زادت ١١ مليون فى الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ ، ولكنه لاحظ أيضا أن ٧٤٥ الفا من هؤلاء العمال كانوا موظفين - من الفنيين والكتبة أساسا . وظهرت تغيرات مشابهة فى الأقطار الصناعية الأخرى ، وهى تغيرات سوف يزداد معدلها مع تقدم الآلية (الاتوميشن) . وهكذا يمكن أن نتوقع استمرار الطبقة العاملة - الطبقة التقليدية المكونة من العمال اليدويين وعمال الصناعة والتي اهتمت بها نظرية ماركس وكثير من التفسيرات السوسولوجية - الانكماش كنسبة من السكان ، الأمر الذى سيقترن عليه بالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية هامة . فلم تعد الطبقة العاملة قائمة بنفس الطريقة التى صورها ماركس ، كطبقة صاعدة متزايدة الحجم . فضلا عن ذلك يجب أن نلاحظ أن مهنا معينة كمهن العمل فى مناجم الفحم ، والتي لعب اعضاؤها دورا رئيسيا فى حركة العمل بسبب تكوينها لوعى طبقي ولتجمعات راديكالية قد شهدت انكماشاً سريعاً و متميزاً فى العدد .

وهناك تأثير آخر له مضمون مشابه يرتبط بموقف الطبقة العاملة فى بعض الدول الصناعية المتقدمة فى غرب أوروبا ؛ ونعنى به تدفق المهاجرين سواء من مناطق المستعمرات السابقة أو من الدول الأكثر فقراً فى أوروبا (١١) ولقد اتجهت الغالبية الغالبة من هؤلاء المهاجرين الى أحط الأعمال اليدوية وأقلها أجراً ، وشكلوا بذلك قطاعاً مميزاً من الطبقة العاملة ولقد تزايدت أعداد هؤلاء المهاجرين فى سويسرا (حوالى ثلث قوة العمل الكلية) الى درجة أنهم أصبحوا يشكلون كل الطبقة التى تعمل فى الاعمال اليدوية تقريبا ؛ ويمكن للمواطنين السويسريين أن يتطلعوا فى المستقبل

(١١) عندما نشر هذا الفصل لأول مرة ، ظهرت دراسة شاملة حول هذا الموضوع انظر : Stephen Catles and Godula Kosack, *Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe* (London, 1973).

القريب الى موقف لايحتاجون فيه هم أنفسهم الى الالتحاق بالمهن اليدوية على الاطلاق ، حقيقة أن سويسرا تمثل حالة استثنائية فى هذا المجال ، ولكن اعداد العمال المهاجرين قد وصلت الى حد لا يستهان به فى كل من فرنسا و المانيا . ومثل هؤلاء العمال المهاجرين لايشاركون فى الحياة السياسية فى البلدان التى يعملون فيها - وذلك بسبب انتمائهم الى بلد اخر ، وتحديثهم للغة مختلفة ، ومشاركتهم فى ثقافة مشتركة . الأمر الذى يترك أثاره على الحركات السياسية للطبقة العاملة فى هذه البلدان . ومن أهم الآثار المترتبة على ذلك تزايد اللاتجانس بين صفوف الطبقة العاملة كنتيجة للتعهد السلالى ، وظهور بروليتاريا فرعية متميزة ومنعزلة من الناحية الاجتماعية . وتتشابه هذه الظروف مع ظروف الولايات المتحدة الامريكية فى وقت مبكر من تاريخها حيث وقفت الفروق السلالية والوضع الخاص للزواج حجر عثرة أمام تطور حركة عمالية راديكالية .

وبناء على ذلك ، فإن أحد الملامح الملفتة للنظر فى تغير البناء الطبقي يتمثل فى بداية انكماش حجم الطبقة العاملة التقليدية . ويتضمن هذا بدوره اتساع الطبقات الوسطى . ويمكن النظر الى البلدان الصناعية - فى ضوء بنائها المهنى ومستويات المعيشة السائدة فيها - على أنها تتحول بالفعل الى مجتمعات الطبقة الوسطى ، أو أنها على شفا هذا التحول . والسؤال الذى يجب أن نلتفت اليه هنا يرتبط بما اذا كانت هذه الطبقة الوسطى الجديدة - المتزايدة باستمرار - سوف تكتسب الخصائص الاقتصادية والثقافية والسياسية للطبقة الوسطى التى كانت موجودة فى وقت سابق من هذا القرن أم لا . هذه مسألة متشابكة الى حد ما ، ذلك أن الطبقة الوسطى التى وجدت فى الثلث الأول من القرن العشرين كانت جديدة ، بمعنى أنها كانت تتكون من الموظفين الذين يشتغلون بالأعمال الكتابية والذين يشتغلون بوظائف مهنية ، ولم تشمل على أصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال . الأمر الذى جعلها أقل تجانسا ، على أن هذه الطبقة الوسطى ككل كانت ما تزال صغيرة الحجم نسبيا ، كما كانت تشكل قطاعا محظوظا من السكان ، يتميز بوضوح عن الطبقة العاملة . أما الطبقة الجديدة التى ظهرت فى أوروبا فى فترة ما بعد الحرب فأنها

تشكل جماعة أكثر تعددا وأكثر اتساعا ، أما أعضاؤها فانهم أقل وعيا بأنهم يشغلون مكانة طبقية متميزة .

وهناك ثلاثة تفسيرات لمسألة ما اذا كان هناك استمرار تاريخي بين هذه الطبقة والطبقات التي سبقتها ، وما اذا كان مرقفها الاقتصادي والاجتماعي ونظرتها السياسية تختلف اختلافا جذريا الآن . يؤكد التفسير الأول - الذى ظهر فى الخمسينات - على عناصر الاستمرار ويتنبأ بزوج مجتمعات الطبقة الوسطى التى سينخفض فيها الصراع السياسى الناتج عن المصالح الطبقيه المتعارضة ، بحيث يحل محله اجماع واسع فى الرأى على الأمور المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يوجد فيها الا مظاهر خلاف مرحلى بسيط يظهر بين الجماعات المحافظة والجماعات التقدمية ، ويشتمل هذا الرأى على فكرة اندماج الطبقة العاملة فى مجتمع الطبقة الوسطى ، غير أنه ليس من الواضح تماما عما اذا كانت هذه النظرة تشير ضمنيا الى اختفاء الطبقة العليا . فقد ذهب بعض علماء الاجتماع والمتخصصون فى العلوم السياسية الى أنه لم تعد هناك طبقة عليا بمعنى الطبقة التى تحكم المجتمع - فى الولايات المتحدة الامريكية ، وأن الطبقات العليا فى البلدان الأوروبية فى طريقها الى التحلل . وينظر هؤلاء الكتاب الى المجتمعات الصناعية على أنها تتحول كلية الى طبقة وسطى ، مكونة من جماعات اجتماعية كثيرة ومتنوعة تمتلك كل منها القوة أو التأثير فى مناطق بعينها أو فى ظروف بعينها ، حتى وأن كانت قوة لاتزيد عن حق الاعتراض . ومع ذلك فهناك طائفة أخرى من العلماء الاجتماعيين فى الوقت الذى يقبلون فيه فكرة أن الطبقة العاملة تمر بعملية اندماج فى مجتمع الطبقة الوسطى ، ينظرون الى المجتمع الجديد على أنه ما يزال ينقسم الى فئتين : جماهير من السكان وطبقة عليا (صفوة أو مجموعة صفوات) . فنجد رايت ميلز يقابل بين جماعات الصفوة الحاكمة والجماهير فى المجتمع الامريكى ؛ ونجد هربرت ماركيزوف يصف - فى كتابه «الانسان ذو البعد الواحد» - المجتمعات الصناعية المتقدمة على أنها مجتمعات فى حالة تعبئة شاملة total mobilization تضحى فيها جماهير السكان بالحرية لتعيش تحت حكم شركات الاعمال الكبيرة والصفوة السياسية

وتحت تأثير وتحكم وسائل الاتصال الجماهيرى ، وهناك ارتباط وتحالف بين العمل المنظم ودنيا الاعمال التجارية ، أما الخلاف والمعارضة فلم يعد لهما أى أساس اجتماعى ؛ وان كان التمييز بين الحكام والمحكومين ما يزال قائما .

أما التفسير الثانى لهذه التغيرات فانه ينظر الى هذه الطبقة الوسطى الجديدة (أو على الأقل قطاعات عريضة منها) على أنها طبقة جديدة مسيطرة ، تختلف - مع ذلك - عن الجماعات الحاكمة التى سبقتها فى أنها تشتمل على قطاع عريض من السكان وفى كونها أكثر التزاما بالرفاهية العامة للشعب من خلال التزامها بتحقيق النمو الاقتصادى . وقد أشار جالبراث الى هذه الطبقة الجديدة فى كتابه « الدولة الصناعية الجديدة » ، مستخدما مصطلح البناء التكنوقراطى *techostructure* ليصف التنظيم الذى يتكون من عدد كبير جدا من الأفراد ، بدءا من الموظفين الذين يحتلون أعلى المراكز الاشرافية فى شركة وحتى هؤلاء الذين يقعون فوق مستوى الكتبة والعمال اليدويين الذين يشاركون الآن فى ادارة الصناعة ، وفى تحديد السياسات الاجتماعية بعامه ؛ واهتم جالبراث اهتماما خاصا بالقطاع الذى ينمو بسرعة من هذه الطبقة ، وهو القطاع الذى يشغل أعضاؤه مكانة علمية وتعليمية . وقد عبر دارنדרوف Dahrendorf عن أفكار مشابهة- وان كانت متميزة - فى مقال عن «التغيرات فى البناء الطبقي نى أوربا» (١٢) . فقد ذهب الى أن الجماعات الحاكمة أو الصفوات الحاكمة (والتي اعتبرها جماعات ما تزال تحتفظ بصغر حجمها النسبى ، ولكنها تأتى فى معظمها من الطبقة الوسطى) تجذب ما اطلق عليه « طبقة الخدمات » *Service Class* (وهى تتكون من المديرين والبيروقراطيين) وهى تشكل بذلك طبقة حاكمة جديدة فى المجتمعات الأوربية . ومع ذلك فان دارنדרوف يرى أن هذه الجماعات تشكل مع بعضها قطاعا صغيرا نسبيا من السكان (لا يزيد عن ١٥٪ على أكثر تقدير) ، ولا

R. Dahrendorf, "Recent Changes in Class Structure of (١٢) European Societies" in S. R. Groubard, *A New Europe?* (Boston, Mass. 1964).

تكمُن أهمية هذه الجماعات في عددها ولكن في حقيقة أن قيمها ، خاصة تلك المتصلة بالمنافسة الفردية ، قد انتشرت الى كل الجماعات الأخرى .
وتؤيد أفكار دارندروف فكرة الاستمرارية التاريخية ؛ فقيم طبقة الخدمات الجديدة - كما عرفها - لا تبدو مختلفة عن قيم الطبقة الوسطى القديمة ؛ ورغم ذلك فان التزايد المطرد في اعداد هؤلاء الذين يدخلون في نطاق «طبقة الخدمات» وتسربهم من الطبقة الحاكمة القديمة (كما رأها دارندروف) يمكن أن ينتج طبقة مهيمنة جديدة في البلدان الأوروبية من ذلك النوع الذي وصفه جالبراث على أنه وجد بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه من الممكن تفسير نفس الظواهر بطريقة أخرى كالقول بصعود أقلية جديدة الى نطاق القوة تضم التكنوقراطيين والبيروقراطيين .

ولقد ظهر هذا الرأي - الذي يرجع الى فيبلن Veblen ويمثل احياء للفكرة التي طرحت في الاربعينات عن الثورة الادارية - في فرنسا بصفة خاصة في السنوات الأخيرة ؛ من خلال أعمال جورج جيرفتش (١٢) Georges Gurvitch ومن بعده الن تورين (١٤) والموضوع الاساسى الذى يدور حوله رأى تورين هو أن الصراعات الاجتماعية العامة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد تتركز حول حيازة الملكية ، وهكذا فانها لم تعد صراعات بين الطبقات الاجتماعية القديمة التى عرفها المجتمع الرأسمالى . فالصراع الاجتماعى يتخذ الآن صورة « النضال السياسى المباشر ، ورفض الاغتراب ، وثورة ضد النسق الذى يقوم على التكامل والتحكم » ؛ وهو صراع يضع جماعات مختلفة - والطلبة بصفة خاصة - فى موقف معارض لأولئك الذين يتحكمون فى مقدرات المجتمع من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

أما التفسير الثالث فانه يختلف جذريا عن التفسيرين اللذين ناقشناهما حتى الآن ؛ وذلك من حيث أنه ينظر الى الطبقة الوسطى الجديدة

G. Gurvitch (ed.), *Industrialization et technocratie* (1949). (١٣)

A. Touraine, *La Societe Post-Industrielle : Maissance d'un Societe* (1969). (١٤)

على انها تمثل شكلا بديلا للطبقة العاملة التي تظهر الآن فى الاقطار الصناعية المتقدمة . ولقد قدم سيرج مالىة(٥) Serge Mallet جانباً من هذا التفسير ، وقدمت بعض الجماعات فى حركة الطلبة الجانب الآخر منه . ذهب مالىة الى أن العمال ذوى الكفاءة الفنية والمهنية فى أحدث الصناعات كانوا اكثر الناس معارضة للتنظيم الرأسمالى الصناعى فى السنوات الأخيرة ، وأخذوا الصراع الطبقي التقليدى مأخذ الجد فى محاولة تغيير نظام الملكية والادارة فى المشروعات الاقتصادية . أما داخل الحركة الراديكالية للطلاب فقد تمت صياغة الفكرة القائلة بأن الطلاب هم بمثابة صبية تحت التمرين لكى يأخذوا أماكنهم فيما بعد فى صفوف الطبقة العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية ، وقيل أن الطلاب قد أخذوا ينظرون لأنفسهم وفق هذا المنظر ، على أنهم عمال المستقبل أكثر من كونهم أصحاب مهن واعضاء فى الطبقة الوسطى . والواقع أنه لا يؤيد هذه الراجعة من النظر الا أقلية قليلة (من المفكرين) ، غير أنها لعبت دوراً مؤثراً فى الحركة الراديكالية فى الستينات وربما تشير الى تغيير ذى دلالة فى الوعى الاجتماعى للقطاع الذى يشغل مكانة علمية وتعليمية من الجيل القادم . وهناك بالفعل بعض المؤشرات الدالة على شكل التغير الذى ناقشته مالىة ، تتبدى فى نمو نقابات ذوى الياقة البيضاء (الموظفين) والنقابات المهنية ، وكذلك فى تزايد القدرة على النضال السياسى militancy وتزايد راديكالية هذه الجماعات قد طورت توجهها جمعياً يعارض النزعة الفردية التى احدثت ١٩٦٨ درجة كبيرة من الراديكالية فى نظرتهم للأمور ، بل أن هذه الجماعات قد طورت توجهها جمعياً يعارض النزعة الفردية التى ميزت الطبقة الوسطى التقليدية ، ويعارض النزعة الجمعية الادائية instrumental collectivism التى ربطها كل من حولدرروب ولوكود بالطبقة الوسطى الجديدة(١٦) .

S. Mallet, *La Nouvelle Classe Ouvriere* (1963) et "La (١٥) Nouvelle classe ouvrierie en France" *Chiers internationaux de Sociologie XXXXVIII* (1965).

J. H. Goldthrope and D. Lockwood, "Affluence and the (١٦) British Class Structure", *Sociological Review*, XI (2) (July 1962).

وتصف كل هذه التفسيرات المختلفة ميولا ، موجودة كلها فى المجتمعات الغربية ، ولكن ليس لأى منها هيمنة على الأخرى . فالطبقة العاملة لم تخفف بعد ؛ ولم يتم استيعابها بشكل كامل داخل الطبقة الوسطى التقليدية ؛ ولم توجد هناك بعد طبقة حاكمة تكنو - بيروقراطية مستقرة ؛ ولم تبدأ الطبقة الوسطى بعد فى النظر الى نفسها على أنها طبقة عاملة ، وسوف نرى فى المستقبل ما اذا كان طلاب الستينات سوف يظهرون وعيا اجتماعيا جديدا فى مهتهم الحرفية المنتظرة . وقبل أن نقيم كل هذه الاتجاهات تقييما أكثر تبولا لابد لنا أن نأخذ فى اعتبارنا جانباً آخر من جوانب البناء الطبقي - ونعنى به موقف الطبقة العليا ، والذى اثير - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى النظريات التى تناولت الطبقة العاملة الجديدة والطبقة الوسطى الجديدة . فهل ما تزال هناك طبقة عليا يمكن تحديد معالمها فى المجتمعات الأوربية الغربية ؟ وهل ما تزال هى نفس الطبقة الرأسمالية التى تحدثت عنها النظرية الماركسية ، أى ما تزال طبقا تمارس التحكم السياسى لانها تمتلك الأدوات الاساسية للانتاج ؟ أم أن الطبقة العليا القديمة قد أصابها التفكك ، وتحولت القوة السياسية التى تمتلكها الى جماعات ضغط عديدة أو الى صفوة جديدة ؟

الحقيقة أن الطبقة العليا ، وكما أوضحنا فى موضع سابق ، أبعد من أن تكون قد فقدت يدها الطولى فى ملكية الثروة أو النصيب الذى تحصل عليه من الدخل القومى . ولكن هل هى نفس الطبقة العليا التى كانت موجودة منذ نصف قرن مضى ، وهل ما تزال الثروة التى تملكها تمنحها تأثيراً طاغياً فى تحديد مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؟ من الناحية الاقتصادية ، اشار الباحثون الذين اكدوا حدوث هذه التغيرات الهامة الى ظاهرتين : نمو الملكية العامة فى الصناعة والفصل بين الملكية والادارة فى المشروعات الخاصة . ورغم ذلك فان الصناعة المملوكة ملكية عامة لا تعدتوى على أكثر من ١٥٪ من الحجم الكلى للعمالة فى بريطانيا ، وأقل من هذه النسبة فى معظم الاقطار الأوربية الغربية . ولقد اختتم بوستان المسح الذى أجراه عن آثار التأميم بقوله

أن الصناعة المؤممة « كانت قوية ولكنها لم تعد تشكل عنصرا هاما فى اقتصاد مختلط » (١٧) ولقد صاحب التوسع المستمر فى الملكية العامة زيادة فى التنظيم الحكومى للاقتصاد ككل ، مرتبطة ارتباطا شديدا بتخطيط النمو الاقتصادى ، وأدى هذا بدوره - كما ذهب القائلون بذلك - الى انكماش نصيب مالكى الثروة من القوة . غير أن الرابطة بين شركات الاعمال وبين الحكومة يمكن تفسيرها من زوايا عديدة ؛ فهناك تزايد الرقابة على المصالح الخاصة من خلال سلطة سياسية منتخبة . وهناك تزايد الرقابة على الحكومة من خلال المصالح الخاصة . وليس من السهولة بمكان تفسير هذه الخطوط التى تسير فى اتجاهات متعارضة من التأثير والقوة . ولكن بإمكاننا تفسيرها من خلال معرفة الى أى حد يشغل ممثلو الشركات الكبرى الوظائف السياسية الهامة ، والتعرف على نوعية القرارات التى تصدر بشأن السياسة العملية ، أو التعرف على طابع السياسة الاقتصادية الاجتماعية عبر فترة من الزمن . وبإمكاننا أن نتخذ من عدم وجود إعادة لتوزيع الثروة والدخل خلال نصف القرن الماضى مؤشرا على أن الطبقة العليا قد حافظت على تسييرها لمجريات الامور ، وهناك مؤشر آخر من نفس النوع يتبدى فى مقاومة هذه الطبقة للتوسع فى خدمات الرفاهية ، وهى مقاومة أدت الى كثير من مظاهر اللامساواة فى تقديم خدمات الاسكان والتعليم ، مع عدم بذل جهود كبيرة لزيادة وتنويع معدل السلع والخدمات التى تقدم الى كل السكان بدون مقابل .

أما القضية الثانية التى اثرناها فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والادارة فى الصناعة ، فانها قضية على جانب من الأهمية طالما أن الذين يؤكدون على هذا الفصل يذهبون الى أنه قد حدد الى درجة كبيرة من اشراف أصحاب الثروة على الاقتصاد ، وغير فى نفس الوقت من الطابع الاجتماعى لشركات الأعمال الكبيرة . حقيقة أن هناك فصلا رسميا بين الملكية والاشراف عليها (بين وظائف ملكية الأسهم والادارة) فى

شركات الأعمال الحديثة ، مع بقاء الكثير من الاعمال التي تشرف عليها الأسرة بشكل رئيسي (وبعض هذه الأعمال من الاعمال واسعة النطاق) (١٨) ؛ ولكن وجود فصل حقيقى بين المالكين والمديرين هو أمر مشكوك فيه الى حد كبير ، فقد لاحظ ميلز Mills فى كتابه « صفوة القوة » أن « اولى الثراء العريض » و « رجال الادارة العليا » يرتبطان بشكل ملحوظ فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولا يوجد الا قدر ضئيل من الشك فى أن نفس الشيء يصدق على دول أوربا ، بالرغم من أن الطبقة العليا الاوربية قد درست بشكل أدق من نظيرتها فى أمريكا . فقد لاحظ بوستان - على سبيل المثال - أن البرجوازية الكبيرة فى اقطار أوربا الغربية قد كتبت نفسها وفق متطلبات العصر الادارى من خلال ضمانها لأن يحصل أعضاؤها على التعليم اللازم للأعمال التنفيذية . ولقد بدأت هذه العملية فى فرنسا فى نهاية القرن التاسع عشر عندما كانت « المدرسة الحرة للعلوم السياسية Ecole Libre des Science Politiques تزود أعضاء الطبقة العليا بالمهارات اللازمة للمحافظة على وضعهم السائد فى مجال الأعمال والادارة العليا ؛ وفى اقطار أوربية أخرى كانت توجه أنواعا معينة من الجامعات نحو تحقيق نفس الغاية .

ومن الممكن أن يكون للمتطور العام نحو الاشراف الادارى والتكنوقراطى تأثيرات ذات دلالة على الموقف الاجتماعى لطبقة حائزى الملكية فقط اذا كان قد حدث حراك ملحوظ عبر النسق التعليمى . ولكن الواقع أن امكانية الوصول الى التعليم العالى فى دول أوربا الغربية لم يتغير الا تغيرا طفيفا على مدار الثلاثين سنة الماضية (١٩) ؛ ففى بريطانيا بلغت نسبة طلاب الجامعات القادمين من الطبقة العاملة فى الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٤٧ حوالى ٢٣٪ ، ووصلت الى ٢٥٪ عام ١٩٦١ ؛ أما فى المانيا فقد ارتفعت نسبة الطلاب الذين ينتمون الى الطبقة العاملة من ٥٪ قبل الحرب الى ٦٪ فى الوقت الحاضر ؛ وظهرت نفس هذه الزيادة

See Jean Meynaud, *La Technocratie* (Paris, 1964) Chapter (١٨) III.

See P. Bourdieu and J. C. Passeron, *Les Heritiers* (Paris, (١٩) 1964).

المتواضعة فى فرنسا (من ٦٪ قبل الحرب الى ٨٪ فى الوقت الحاضر) . ولهذا فانه ليس من المدهش أن نجد جماعات الصفوة فى هذه المجتمعات - كبار رجال الأعمال وكبار الموظفين وجزء كبير من أعضاء القيادة السياسية - ماتزال تستقى اعضاءها من الطبقة العليا ومن الشرائح العليا فى الطبقة الوسطى(٢٠) . فالطبقة العليا ماتزال تحافظ على استمراريته من خلال توارث الثروة والامتيازات التعليمية والفرص المهنية ، وكل ذلك يؤكد استمرار تركز الملكية والهيبة والقوة فى ايدى فئة قليلة . حقيقة أن هناك حركة للأفراد والعائلات بين الطبقة العليا والطبقات الاجتماعية الأخرى ، ولكن ليس هناك من دليل يوحى بأن هذه الحركة أكثر سرعة وأكثر كثافة هذه الايام عنها فى أى وقت مضى خلال المائة سنة الماضية .

وبذلك فان الطبقات العليا فى بلدان اوريا الغربية قد ظلت جماعات مغلقة نسبيا ، تتميز فيها بشدة استمرار العضوية من جيل الى جيل . أما فى بقية المجتمع فان الحراك الاجتماعى ربما يكون قد ازداد خلال العقود القليلة الماضية ، كنتيجة لتغير البناء المهنى اساسا(٢١) ، ولكن من الواضح أن معظم الحراك يحدث داخل الطبقات وليس بين الطبقات .

(٢٠) انظر تفاصيل هذه المناقشة فى كتابى « الصفوة والمجتمع » مرجع سابق الفصل الرابع ، وانظر بالألمانية المرجع التالى :

Wolfgang Zapf (ed.) *Britäge Zur Analyse der Deutschen Oberschicht.*

(٢١) من أدق المناقشات التى تناولت المشكلات المطروحة هنا ، وتحتوى على مقارنات تاريخية لمعدلات الحراك التى ظهرت فى المرجع التالى :

P. Blau and Otis Duncan, *The American Occupational Structure* (New York, 1967) Chaptr 3.

ومن أجل التوصل الى بيانات مقارنة على درجة عالية من الدقة فانه من الضرورى اعادة اجراء الدراسات المتعلقة بالحراك (والمصممة من أجل غرض المقارنة) على فترات منتظمة . والمحاولة الأولى التى سادت وفق هذا النهج - فى حدود ما أعرف حتى الآن - هى دراسة الحراك الاجتماعى التى أجرتها كلية نافيلد **Nuffield College** بجامعة اكسفورد ؛ فقد حاولت الدراسة اجراء ما يمكن اجراؤه من مقارنات مع بيانات دراسة ١٩٤٩ التى ظهر تقريرها فى :

D. V. Class (ed.) *Social Mobility in Britain* (London, 1954).

فقد أوضحت دراسة عن الحراك المهني بين الأجيال في فرنسا ، تأسست نتائجها على بحث أجراه « المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية » ، أوضحت أن ١٤٪ من العمال اليدويين قد غيروا مهنتهم في الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، ولكن ثلثي هؤلاء العمال ظلوا في أعمال يدوية ، بينما انتقل الثلث فقط الى الأعمال غير اليدوية ؛ أما بالنسبة للعمال غير اليدويين فقد غير ١٢٪ منهم مهنتهم ، مع بقاء ثلثي هذه النسبة أيضا في أعمال غير يدوية وانتقال الثلث الآخر الى أعمال يدوية (٢٢) وعندما توجد حركة (سواء اكانت حركة داخل الجيل أو بين الأجيال) بين الطبقات فانها تحدث عادة بين المستويات المتقاربة ؛ مثال ذلك الحركة من الطبقة العاملة الماهرة الى المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى . ولكن لا يوجد في أى مجتمع صناعى أوروبى أى قدر ملحوظ من الحراك عبر مسافة طويلة ، بمعنى الحراك من الطبقة العاملة مباشرة الى الطبقة العليا أو جماعات الصفوة .

ومع ذلك ، فان المعدلات العالية نسبيا من الحراك المهني ، والتي كشفت عنها معظم الدراسات ، قد تترك تأثيرا قويا على البناء الطبقي ، وخاصة على طابع الطبقة العاملة ، من حيث أن مثل هذا الحراك يؤدي الى عدم تكوين تجمعات مهنية تكتسب العضوية فيها صفة الاستمرار عبر أجيال متعددة ، والتي قد تشكل نقاطا بؤرية يمكن أن يتبلور حولها وعلى طبقى اكثر عمومية . ولقد لفتنا الانتباه في مكان سابق الى أهمية هذا العامل في حالة عمال المناجم ، غير أنه بإمكان الحراك المهني - عندما يتجاوز حدا معيناً - أن يؤدي الى نتائج مشابهة لتلك التي تترتب على انكماش مهنة معينة من حيث حجمها وأهميتها الاقتصادية . واذا كان الحال كذلك ، فان النتيجة ستكون نكوصا عاما في الوعي الطبقي للعمال ؛ وقد اكد كثير من الباحثين -

مع اختلاف اساليبهم - أن ذلك يحدث بالفعل (٢٢) ومع هذا فإن النتائج التي توصلوا اليها تتناقض - كما أشرنا من قبل - مع النتائج التي توصلت اليها دراسات حديثة عن الولاء السياسى للطبقة العاملة .

وتنحصر دلالة المناقشة السابقة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الرئيسية فى أن درجة وطبيعة التغيرات فى البناء الطبقي يجب أن تفهم من خلال دراسة الحركات السياسية والصراع السياسى الذى يحدث فى المجتمع . فلن يختلف سوى عدد قليل من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية حول وجهة النظر التى تذهب الى أن المصالح الطبقيّة والوعى الطبقي قد لعبت دورا جوهريا فى الحياة السياسية لكل أقطار أوروبا الغربية خلال المائة سنة الماضية ، بالرغم من أنها قد اتخذت اشكالا مختلفة وتأثرت الى حد كبير باشكال أخرى من الانقسامات الاجتماعية - ذات طابع دينى أو لغوى أو ثقافى - فى البلدان المختلفة . وبناء عليه فإن مسألة البناء الطبقي المتغير فى هذه البلدان تحال الى التساؤل عما اذا كانت الصراعات السياسية القائمة على أساس طبقي قد استمرت محتفظة بأهميتها ، وما اذا كانت أشكال جديدة من النشاط السياسى والأهداف السياسية قد ظهرت ، وفى حالة ظهورها ، كيف ترتبط بالتغيرات الحقيقية التى طرأت على البناء المهنى ونظام الانتاج .

يجب أن نلاحظ بادئ ذى بدء أن الطبقة ماتزال باقية كقوة محرّكة للسياسة ، ليس فقط لأن الطبقة العليا تحافظ على طابعها كجماعة من أصحاب الملكيات الكبيرة بالرغم من ظهور جماعات جديدة من الصفوة التكنولوجية والمهنية ، ولكن لأن الطبقة العاملة ماتزال أيضا تتشعب بشدة لتنظيماتها ذات التاريخ الطويل ، كتنقابات العمال والأحزاب السياسية ، وتشكل نظرتها الاجتماعية فى ضوء التراث التاريخى لحركة

(٢٢) انظر بصفة خاصة :

A Andrieux and J. Lignon, *L'ouvrier d'aujourd'hui*, (1960); H. Popitz, H. P. Bahrtdt, E. A. Jöres and H. Kesting, *Das Gesellschaftsbild der Arbeiters* (1957). K. Bednarik, *Der Junge Arbeiter, von heute: ein neuer, Typ* (1953).

العمل . ان ضمور عضوية النقابة فى الولايات المتحدة - والذى أشار اليه جالبراث وهو بصدد عرض رأيه عن ظهور نظام صناعى جديد - ليس له نظير فى أوربا الغربية ، حيث تزايدت عضوية نقابات العمال بصفة عامة منذ الحرب ، وحيث ارتبط نمو الاتجاه النقابى لدى فئات الموظفين ارتباطا وثيقا بالتوسع فى نقابات العمال اليبويين(٢٤) . وكذلك فان تأييد الطبقة العاملة لأحزاب العمل والأحزاب الاشتراكية لم يضمحل بل اتجه الى مزيد من النمو ، وبدأت النظرة الراديكالية فى نهاية ستينات هذا القرن تنتشر فى بعض قطاعات حركة العمال ، كما اتضح - على سبيل المثال - فى اندياء الاهتمام بمفهوم الاشراف العمالى ومظاهر ممارسته فى الواقع .

ورغم ذلك فيمكن القول بأن الوقت الحاضر يمثل نقطة تحول ، فقد حققت الأحزاب الطبقيّة القائمة ذروة تطورها ، بينما تبدأ قوى سياسية جديدة فى تحدى سيطرة هذه الأحزاب ، ويبدو أن هناك أربعة اتجاهات رئيسية يظهر من خلالها بجلاء أسلوب جديد لممارسة السياسة . يتمثل الاتجاه الأول فى ظهور جماعات صفوة جديدة ، تلتزم أولا وقبل كل شئ بالرشد والكفاءة فى الانتاج والادارة ، وتؤيد المذاهب الفكرية المرتبطة بالتقدم التكنولوجى والنمو الاقتصادى ، وربما تستطيع بذلك أن ترسى دعائم استقرارها وأن يقبل اعضاؤها على أنهم اماناء على المصالح الاقتصادية التى يستطيعون أن يؤمنوها . ويتعارض الاتجاه الثانى مع هذا الاتجاه، حيث يرتبط بالحركة الراديكالية - خاصة بين الطلاب فى الوقت الحاضر - التى تهاجم الطابع التكنوقراطى والبيروقراطى للمجتمع الحديث ، وتطرح مفاهيم «كالمشاركة» و«الجماعات ذات المصالح المشتركة» بدلا من مفاهيم مثل «السلطة» و«نظرية الصفوة» elitism المتضمنة فى مفهوم المجتمع الذى يديره الخبراء . ومن غير المحتمل أن تحقق حركة الطلبة بمقردها كثيرا من النجاح ، غير أن تأثيرها يمكن أن ينمو اذا ما وجدت تعاطفا سواء من حركة الطبقة العاملة (التي أخذت عنها أفكارها فى المحل الأول)

أو من جماعات الطبقة الوسطى التى أتى منها الطلبة بحكم أصولهم الاسرية والتى سوف ينتمون إليها فيما بعد كعمال على درجة عالية من الكفاءة المهنية .

ورغم اختلاف الاتجاهين الآخرين فى ممارسة السياسة اختلافا جوهريا من جوانب عديدة ، الا أنهما يتشابهان مع سابقيهما فى أنهما يتخذان من الجماعة القائمة على تشابه المصالح community - والتى تتميز عن الطبقات الاجتماعية - أساسا لممارسة السياسة . فهناك من ناحية الحركات الاقليمية والقومية التى تفجرت فى السنوات الأخيرة (فى اسكتلندة وويلز والاجزاء التى تتحدث اللغة الفلمنكية فى بلجيكا على سبيل المثال) ؛ وهناك من الناحية الأخرى حركة الدعوة الى مجموعة أوروبية مشتركة . ويوجد فى كل النمطين من الحركة تأكيد على الهوية الثقافية التى تعد شيئا يتجاوز مظاهر الخلاف داخل الجماعة التى تربطها المصلحة المشتركة ، وأصبحت هذه الخاصية الثقافية - فضلا عن اعتبارات التطور الاقتصادى - ركيزة للفكر السياسى والفعل السياسى عند دعاة هاتين الحركتين . ولا يلتفت هذان الاتجاهان كثيرا الى التقسيمات القائمة على التباين الطبقي أو الى المساعى السياسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للأحزاب التقليدية طالما أنها تعبر عن مصالح خاصة ، ولهذا فلم يثر فى مناقشات المجموعة الأوروبية التساؤل عما اذا كانت أوروبا ستصبح مجتمعا رأسماليا أم مجتمعا اشتراكيا .

ولا يمكن مناقشة مستقبل علاقة أشكال الممارسة السياسية هذه بالأحزاب والحركات القائمة بالفعل ، الا بشكل تصورى . ومع ذلك فهناك بعض ظروف وعمليات التغير التى يمكن تحديدها بدقة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير ملحوظ . فسوف يستمر انكماش نسبة الطبقة العاملة اليدوية من المجموع الكلى للسكان ، ولكن من غير المحتمل أن يتم هذا الانكماش بسرعة تؤدى الى الحد من النضال السياسى والرايديمالية التى تميز قطاعا كبيرا من نقابات العمال وحركة العمال . ومن الممكن أن يتخذ النضال السياسى موقفا دفاعيا ، وخاصة فى المهن التى تأثرت اكثر من غيرها بالتقدم التكنولوجى ، وأن يلعب دورا اقل

فى تهيئة الحركة من أجل أحداث تغير جذرى فى المجتمع ، غير أنه لا يوجد حتى الآن أى مؤشر على أن ذلك الوضع فى طريقه الى الظهور ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن تكسب الحركة الراديكالية قوة كلما استمر التعليم العالى فى التوسع بمعدل سريع ، هذا اذا افترضنا أن التوجه الايديولوجى لحركة الطلبة سوف يستمر بنفس طابعه الذى وجد فى نهاية الستينات ؛ فالخبرة بالمجتمعات الاوربية الآن توحى بأن راديكالية الطلبة ليست مجرد ظاهرة مزاجية عابرة .

وهناك ظرف آخر له أهمية حيوية فيما يتعلق بمستقبل تطور الطبقات والحركات السياسية وهو ظرف يصعب تقييمه الى حد كبير ؛ ونعنى به احتمال استمرار النمو الاقتصادى بنفس السرعة وبنفس الشكل اللذين كان عليهما أثناء العقدين الماضيين . وتنتج الصعوبة هنا من عدم وجود نظرية كافية لتفسير نمط مختلط للاقتصاد ، يتميز فى نفس الوقت بأنه اقتصاد رأسمالى ويقوم أساسا على علاقات السوق . فمن الواضح أن النظرية الماركسية عن الأزمة الرأسمالية لم تعد كافية ؛ ولكن يبدو من الناحية الأخرى أن القول بتوقع استمرار النمو والرخاء يعتمد على ملاحظات امبيريقية خالصة وقصيرة المدى ، دون الاعتماد على نظرية لتفسير أى نوع من التغيرات تكون قد طرأت على الاقتصاد الرأسمالى وخففت من احتمال تعرضه للآزمات . وبناء على ذلك فليس هناك من يقين فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد ، وبالتالي فيما يتعلق ببعض جوانب البناء الطبقي - مثل راديكالية الطبقة العاملة ، وتوسع الطبقة الوسطى ، وظهور جماعات صفوة جديدة .

وبالرغم من تداخل العناصر وتنوع التفسيرات التى اشرنا اليها فى هذا الفصل ، فاننا نعتقد أن بإمكاننا أن نستخلص من العرض السابق نتيجة أولية ، لم توجد حتى الآن أية إشارة على أن موجة المساواة التى ظهرت مع ظهور حركة العمال فى بلدان اوربا الغربية قد فقدت قوتها ، والمحقق أن النضال من أجل المساواة ، الذى نتج عن العلاقة بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى ، يمكن أن يستمر من خلال الصراعات السياسية المباشرة التى تظهر الآن على مستويات متعددة حول

مسائل السلطة والمشاركة فى صنع القرارات (٢٥) وطالما كانت الطبقات -
وماتزال - المظهر الوحيد لعدم المساواة فى المجتمعات الحديثة ، فان
أهميتها السياسية لن تختفى .

(٢٥) انظر بصفة خاصة المناقشة التى جاءت فى كتاب الن تويرين لاسابق الاشارة
اليه ، ص ٦٨ وما بعدها .